الحالة الجيواستراتيجية
للمنطقة العربية 4

تقدير موقف استراتيجي

ملخص تنفيذي 4

الجزء الأول

فهرس

م	المحتويات	ص
1	المقدمة	4
2	أولاً: ملخّص متغيّرات البيئة السياسية في 2018	7
3	ثانياً: توقعات العام 2019	35
4	ثالثاً: الحالة الإقليمية 2018/ 2019 المؤشرات العامة والأولويات	45

مُقدِّمة

شهدت المنطقة العربية عام 2018 متغيرات وتحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أثرت بصورة عميقة في الحالة الإقليمية، من حيث العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المنطقة التي تشهد سيولة شديدة، وتمرّ بحالة إعادة تشكّل لم تستقر بعد، وهو استمرار للأحداث التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011.

إذ ما زالت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) مستمرة في حصد نتائجها السلبية على هذه الدول سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، وما زالت مستمرة في تداعياتها الخطيرة على الحالة الإقليمية، وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وإسهامها في زيادة حالة الاضطراب بالمنطقة.

وإذ تشهد المنطقة تنامياً للمحاور الإقليمية في تعارض المصالح والصراع بينها على خلفيات ملفات، منها التمدد الإيراني في دول المنطقة، والتموضع الروسي في سورية، والدعم الأمريكي لأكراد سورية، ودعم إدارة ترمب لـ«إسرائيل» لما يسمى «صفقة القرن»، مع استمرار حالة اللااستقرار في ليبيا والجزائر وتونس، وسيطرة حكم الفرد في مصر.

وفي الساحة الفلسطينية، راوحت جهود المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» مكانها، وشهدت مدينة القدس تطورات مهمة على صعيد المواجهة الشعبية بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، حيث تواجه «صفقة القرن» تحديات ميدانية.

ومع توجهات لدول خليجية لتطوير علاقات سرية، فإن الكويت تشكّل حالة استثنائية قومية في هذا الجانب.

وشهد العراق عام 2018 تحديات وتحولات مفصلية، وفي سورية متغيرات ميدانية ومصالح متضاربة بين القوى الإقليمية والدولية، كما يمر لبنان والأردن بركود اقتصادي وتحديات سياسية كبيرة، وما زال اليمن يعيش معاناة إنسانية مستمرة وفشلاً في المفاوضات السياسية.

وفي ضوء التطورات الكثيفة والمتسارعة في المنطقة، يغدو ملحّاً قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بتحولاتها ومتغيراتها المختلفة، ويرصد تقدير الموقف الاستراتيجي لعام 2018، الذي تصدره جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، المتغيرات المهمة في المنطقة، ويستشرف مستقبل تطور معطيات البيئة الإقليمية، ويقف عند التحديات الأساسية التي تواجه المنطقة في عام 2019.

ولقد قدمت جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هذا الجهد لأعوام 2015 و2016 و2017، كتقارير منفصلة، ويصدر التقرير السنوي الرابع لهذا العام (2018) ليغطي مساحة العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في جيواستراتيجيات المنطقة العربية، والتقرير -كالعادة- من 3 أجزاء؛ الأول ملخص تنفيذي، والثاني تقرير عن حالة المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية، والجزء الثالث للحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

على أمل أن يستمر هذا الجهد الذي تقدمه جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي ليسهم في تطوير الأداء، ويشكّل إضافة نوعية في عملية صناعة القرار السياسي.

ويجدر التنويه إلى أن التقارير التي تناولت الأوضاع في الساحات المختلفة أعدّت من مراكز دراسات وباحثين تم تكليفهم بإعدادها، ولم تتدخل المجموعة في مضمونها؛ بالتالي فهي تعبّر عن قراءتهم للتطورات في تلك الساحات، فيما اقتصر دور المجموعة على إعداد ملخصات تلك التقارير، وقراءة الملامح العامة للحالة الإقليمية، والوقوف عند التوقعات والتحديات في المشهد الإقليمي.

وتتقدم جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر للمراكز التي شاركت في هذا الجهد، والباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه التقارير، والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني، عضو جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، لجهوده في تنسيق التحرير، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري، مدير جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، كما تتقدم إدارة جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات في الكويت لدعمه ورعايته لإصدار هذا التقرير، آملين من الله سبحانه القدير النجاح والسداد.

والله الموفق.

محمد الراشد

رئيس جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

أولاً: ملخّص متغيّرات البيئة السياسية في 2018

مجموعة التفكير الاستراتيجي - إسطنبول

شباط/ فبراير 2019

كان العام 2018 حافلاً بالمتغيرات والأحداث الساخنة إقليمياً ودولياً، التي أثرت بشكل ملحوظ في مجريات الأوضاع في المنطقة، ويرجّح أن تترك تأثيرات وتداعيات مهمة على مسار الأحداث في العام 2019.

وفيما يلي ملخص مكثف لأبرز المتغيرات في المنطقة العربية وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وقد اعتمد المخلص على التقارير وتقديرات الموقف الموسّعة أعدّها باحثون ومراكز دراسات متخصصة حول مجريات الأحداث في الساحات المختلفة.

● السعودية.. تحالفات مرنة وأزمات ضاغطة ومسارات مغلقة

لم يكن عام 2018 سهلاً على المملكة العربية السعودية التي واجهت، ولا تزال، الكثير من التحديات والمشكلات في سعيها للبحث عن مسارات الاستقرار والتموضع في المعادلة الإقليمية والدولية، وفي ظل محاولتها ممارسة دور استراتيجي أكبر في المنطقة.

فالمملكة التي يتجه جلّ اهتمامها نحو تحقيق الردع والتوازن مع إيران، تواجه عدة مشكلات ضاغطة، لعل من أبرزها احتواء تداعيات مقتل الصحفي جمال خاشقجي في قنصليتها بإسطنبول، فيما تراجعت قدرتها على حسم المعركة مع الحوثيين بعد ثلاث سنوات من حربها في اليمن التي شكلت حالة استنزاف صعبة على مستويات عدة، وتتزايد الضغوط الدولية عليها في الآونة الأخيرة لوقف الحرب.

على صعيد الأزمة المستمرة مع قطر، لم يتضح بعد أفق للمصالحة أو التوصل لتسوية سياسية تقبل بها أطراف الأزمة، وأمام عجز الوساطات والجهود الإقليمية عن احتواء تداعيات الأزمة، بات القضاء الدولي ساحة جديدة للمواجهة بين قطر ودول الحصار، فبعد توجه قطر إلى محكمة العدل الدولية لمطالبة الإمارات بالعدول عن انتهاكات عنصرية وتمييز في حق القطريين، أعلنت كل من الإمارات والسعودية ومصر والبحرين سعيها لنقل قضية المجال الجوي السيادي من منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) بدعوى عدم اختصاصها، إلى أروقة محكمة العدل الدولية.

على صعيد التحالفات، واصلت السعودية تشكيل تحالفات مرنة تعزز قوتها الإقليمية وتموضعها الاستراتيجي، حيث كان أول تلك التحالفات التحالف العربي في اليمن في آذار/ مارس 2015، تبعه التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب في كانون الأول/ ديسمبر 2015، ثم تحالف الحصار ضد قَطر في حزيران/ يونيو 2017، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2018 دعت المملكة لتكوين قوة اتحادية جديدة لتأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن.

وقد حققت السعودية نجاحاً في بناء قدرة أمنية جماعية في جوارها المباشر في مواجهة إيران، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، وهي تعمل الآن على تطوير واستدامة شبكة من التحالفات غير الرسمية التي يمكن أن تستخدم القوة لتعزيز مصالحها الأمنية في المنطقة.

• قطر وإدارة أزمة الحصار

هيمنت الأزمة الخليجية بين الدوحة من جهة، والرياض والمنامة وأبو ظبي والقاهرة من جهة أخرى، على اهتمامات السياسة القطرية في العام 2018، وبعد مرور عام على الأزمة نجحت قطر في الصمود ثم كسر الحصار ومواصلة مشاريعها الكبرى، ومن أهمها كأس العالم 2022، فضلاً عن تحقيق نجاحات دبلوماسية مهمة على صعيد علاقاتها الإقليمية والدولية.

وقد اتخذت الحكومة القطرية إجراءات غير مسبوقة لتحسين صورتها، سواء في فضائها الإقليمي أو الدولي، ومن أبرز الملفات التي أعطتها أولوية خلال عام 2018 ملف حقوق الإنسان، وقانون الإقامة لأبناء المواطنات والأجانب الذين يقدمون خدمات جليلة للدولة، وملف مونديال 2022، وآليات الصمود في مواجهة الحصار.

وفي 2 كانون الأول/ ديسمبر 2018 أعلنت قطر انسحابها من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، اعتباراً من مطلع عام 2019، وعلق رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم على ذلك بالقول: إن «هذه المنظمة أصبحت عديمة الفائدة ولا تضيف لنا شيئاً، فهي تُستخدم فقط لأغراض تضر بمصلحتنا الوطنية».

وفي مؤشر إلى تعزيز العلاقات القطرية الكويتية العُمانية دشّنت الدوحة في 22 كانون

أول/ ديسمبر 2018 خطاً ملاحياً بحرياً منتظماً يربط بين قطر وعُمان والكويت، وتحديداً بين ميناء الدوحة القطري والشويخ الكويتي وصحار العُماني.

● الكويت.. أزمة السيول والسيولة

استهلت الكويت العام 2018 بالإعلان عن موازنة العام المالي 2018 – 2019، التي توقعت أن تبلغ المصروفات الإجمالية نحو 21.5 مليار دينار كويتي، وإجمالي الإيرادات نحو 15.1 مليار دينار، بعجز مالي يتجاوز 6 مليارات دينار، وعلى الرغم من العجز المُقدر مطلع العام، فإن البيانات المالية الرسمية للكويت كشفت أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 عن تحقق فائض في الموازنة خلال 7 أشهر بقيمة ملياري دينار تقريباً.

وفي 8 تموز/ يوليو 2018 اختتمت قضية دخول مجلس الأمة التي وقعت في عام 2011 فصلها الأخير بعد سبع سنوات، وتباينت الأحكام بين البراءة والسجن لمدد تصل إلى تسع سنوات، قبل أن تحسم محكمة التمييز القضية، حيث قضت بسجن 13 متهماً لمدة ثلاث سنوات، لتطوى بذلك صفحة أكبر قضية سياسية عاشتها الكويت منذ الغزو العراقي عام 1990.

وكانت أزمة السيول التي تعرضت لها الكويت مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، من القضايا البارزة، حيث استمرت الأزمة طوال شهر، مخلّفة بعد انتهائها العديد من الأضرار البشرية والمادية، وعلى إثرها تقدم وزير الأشغال حسام الرومي باستقالته.

كما شهدت الكويت أزمة العمالة الفلبينية مطلع عام 2018، حيث توترت العلاقات الكويتية الفلبينية بعدما فرضت الفلبين حظراً جزئياً على سفر عمالها إلى الكويت، وتعمقت الأزمة بشكل إضافي بعدما أمرت السلطات الكويتية في نيسان/ أبريل سفير مانيلا بالمغادرة، وبعد شهور من المباحثات والسجالات بين الطرفين هدأت عاصفة التوتر بين الكويت والفلبين ووقّعت الدولتان مطلع أيار/ مايو 2018، اتفاقاً لتنظيم العمالة المنزلية، تلاه رفع مانيلا الحظر على سفر عمالها إلى الكويت.

وتصاعدت مجدداً أزمة الشهادات المزورة في الكويت بعدما أحالت الحكومة في يوليو/ تموز 2016 إلى النيابة العامة 270 مزوراً لشهادات طب وهندسة يعمل أغلبهم في القطاع الخاص، حيث فتحت قضية شهادات التعليم الجامعي المزورة في الكويت الباب على مصراعيه أمام حملة تدقيق في شهادات الموظفين بالقطاعات الحكومية.

● الإمارات العربية.. قوى ناعمة وطموحات لتوسيع النفوذ

واصلت الإمارات في العام 2018 سياساتها القائمة على استمرار الانفتاح على مختلف نوافذ العالم الخارجي وعلى السعي الحثيث لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل عام 2011 بعد النجاح المرحلي للثورات المضادة في المنطقة التي أجهضت الثمار الأولية لثورات الربيع العربي.

كما تواصل الإمارات محاربة تيار الإسلام السياسي في المنطقة وترويج تيار الإسلام الصوفي وتقديم الدعم الكامل له، وسعت لزيادة نفوذها عبر التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة سواء في شكل دعم مكونات داخلية على الأخرى كما في ليبيا، أو بالتدخل العسكري المباشر كما في اليمن، أو بالدعم الاقتصادي كما في مصر وتونس.

وقد اتسمت السياسة الخارجية الإماراتية في عام 2018 بالقلق والتوتر رغم الهدوء النسبي في محيطها الخليجي، على وقع الأزمة المستمرة مع قطر، وبفعل الصراع المحموم على النفوذ في المنطقة مع السعودية وعُمان.

وفيما تستمر الأزمة على حالها بين الإمارات وقطر، كشفت تقارير إعلامية النقاب عن توتر كبير في العلاقات بين الإمارات والكويت، على خلفية تجاهل حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، طلباً كويتياً للإفراج عن أموال مجمدة بنحو 500 مليون دولار أمريكي.

وتواصل الإمارات التعويل على قواها الناعمة من خلال تقديم المبادرات والمساعدات الإنسانية إلى الدول النامية في محيطها الإقليمي، وهو ما يعكس حيوية ونشاط السياسة الخارجية الإماراتية، حيث تعطي أولوية مطلقة لمحيطها الخليجي على اعتبار أن منطقة الخليج هي خط الاحتكاك الأول للإمارات مع العالم الخارجي.

● البحرين.. تحديات اقتصادية وعلاقات نشطة مع «إسرائيل»

من أبرز المتغيرات التي شهدتها مملكة البحرين في عام 2018، الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 وسط دعوات الأحزاب المعارضة، وخصوصاً الشيعية، إلى مقاطعتها، واتهامات جهات رسمية بحرينية لإيران بإشعال الفتن لإفساد الانتخابات، واتهامات أخرى تتهم البحرين بالتبعية للسعودية والإمارات.

واقتصادياً، تضررت المالية العامة للبحرين تضرراً شديداً جراء هبوط أسعار النفط في عام 2014؛ مما أدى إلى نشوب أزمة مالية حادة ناجمة عن ارتفاع الدين العام، ولامس الدينار البحريني في عام 2018 أدنى مستوياته منذ 17 عاماً، وقفزت تكلفة التأمين على ديون المملكة السيادية من مخاطر التخلف عن السداد إلى مستويات قياسية في يونيو/ حزيران 2018، وقد اتفقت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في 5/10/2018 على تقديم 10 مليارات دولار للبحرين لدعم احتياجاتها التمويلية.

وعلى صعيد العلاقات البحرينية مع «إسرائيل»، فقد شهدت تطوّراً وصل حدّ التطبيع العلني في مجالات سياسية واقتصادية وثقافية ورياضية، منها مشاركة وفد بحريني بسباق «طواف إيطاليا»، الذي يهدف إلى تلميع صورة الاحتلال، وفي شباط/ فبراير 2018، قال وزير الاتصالات في حكومة الاحتلال أيوب قرا: إنه التقى أميراً بحرينياً يُدعى مبارك آل خليفة في «تل أبيب» بشكل علنيّ.

• دول الخليج.. استمرار الإنفاق العسكري المرتفع

شهد العام 2018 إنفاقاً كبيراً للدول الخليجية على صفقات السلاح، وكان للسعودية نصيب الأسد منها، حيث وصل إنفاقها العسكري إلى 61.21 مليار يورو، ما يجعلها أكبر مستورد للسلاح في العالم، ومثّل الإنفاق العسكري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2018 قرابة ٪24 من نفقاتها الإجمالية.

وفي 25 كانون الثاني/ يناير 2018 أعلن السفير القطري في موسكو أن بلاده مهتمة باقتناء منظومة دفاع جوي «إس 400» الروسية، كاشفاً أن المفاوضات وصلت إلى مراحل متقدمة، وفي 25 أكتوبر 2018 وقّعت روسيا وقطر اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجال التعاون العسكري، وفي آذار/ مارس 2018 وقعت قطر عدة اتفاقيات لشراء أسلحة من تركيا.

وفي 28 حزيران/ يونيو 2018 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن شركة «بوينغ» حصلت على عقد بقيمة 1.5 مليار دولار لإنتاج وتسليم 22 طائرة «F/A-18E»، و6 طائرات «F/A-18F Super Hornet» لصالح الكويت.

ولمضاهاة التفوق العسكري لجيرانها، من المتوقع أن تتلقى القوات العُمانية حوالي 12

طائرة مقاتلة حديثة، من طراز «يوروفايتر تايفون»، و8 طائرات تدريب متقدمة من طراز «BAE Hawk»، وسُلِّمت أول دفعة من مقاتلات "التايفون» في يونيو/ حزيران 2017، وليس من الواضح متى سيتم الانتهاء من تسليم باقي الصفقة.

• العلاقات الخليجية الإيرانية.. مصالح متباينة

العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ليست نسيجاً واحداً ولا تسير وفق نمط متشابه، وتحكمها ظروف ومصالح متباينة تحدد طبيعة علاقة كل دولة خليجية بإيران، وهو ما يزيد من صعوبة إيجاد موقف خليجي موحد في العلاقة معها.

وقد رحبت السعودية بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في أيار/ مايو 2018 بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي المبرم مع إيران وإعادة فرض عقوبات اقتصادية عليها.

وتأرجحت العَلاقات الإيرانيّة – الكويتيّة بين التعاون والتوتر والتهدئة، وتأثرت بمجموعة من المحدّدات والمعطيات الجيوسياسيّة والتاريخيّة والديموغرافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفيما ألقت أزمة اكتشاف خلايا تجسس إيرانية في الكويت بظلال واضحة على العلاقة بين البلدين، وافقت الكويت في 21 أيلول/ سبتمبر 2018 على ترشيح إيران لسفيرها الجديد في الكويت، إلا أنها أوضحت أنها لن تعين سفيراً لها في طهران، قبل أن تغير إيران نهجها وسياستها المتبعة في المنطقة.

وشهدت العلاقات الإيرانية القطرية تطوراً ملحوظاً عقب فرض الحصار على قطر، بحيث سنحت الفرصة لإيران للاستفادة من تداعيات الأزمة الخليجية في تعزيز التجارة والاستثمارات مع قطر، وهو ما انعكس بدوره على مزيد من التقارب السياسي والأمني والعسكري بين الطرفين.

وبحسب معطيات رسمية صادرة عن هيئة الجمارك الإيرانية عام 2018، فإن حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإيران بلغ 11.114 مليار دولار، وبحكم العلاقة الملتبسة بين الإمارات وإيران، فإن الصراع السياسي لا ينعكس بالضرورة على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الإماراتي وحاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم بقوله: إن «التجارة وليس السياسة» ما يوثق علاقات الإمارات بإيران.

فيما تميزت علاقة البحرين بإيران بالتوتر الشديد، وفي 10 حزيران/ يونيو 2018 اتهم وزير الخارجية البحرين إيران باستباحة المنطقة، وقال: إن من حق أي دولة في المنطقة بما فيها «إسرائيل» الدفاع عن نفسها بتدمير مصادر الخطر.

● دول الخليج و«إسرائيل».. من العلاقات السريّة إلى التطبيع المعلن

شهد العام 2018 تطوراً متسارعاً وغير مسبوق في العلاقات بين «إسرائيل» والعديد من الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، التي لا تربطها بـ«إسرائيل» اتفاقيات سلام التي طالما وضعت شروطاً لتطبيع العلاقات معها، وظهر ذلك التطور جلياً في الآونة الأخيرة من خلال الزيارات السياسية والاقتصادية والرياضية المتبادلة التي أخذ الكثير منها طابعاً علنياً، فيما اعتبرته مصادر إسرائيلية مقدمة للتطبيع الكامل.

وشكل يوم 30/10/2018 يوماً فاصلاً في تاريخ علاقات النظام العربي مع الكيان الصهيوني، وفاتحة للدخول إلى منعطف خطير، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة رسمية مع وفد رفيع المستوى لسلطنة عُمان، وأعلن أنه سيقوم بزيارات قادمة لدول عربية أخرى.

وشكلت الكويت حالة الاستثناء الوحيدة بين الدول الخليجية، حيث لم تطبع علاقاتها مع «إسرائيل» سراً أو علناً، وبعد الموقف الجريء لرئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم في «مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي» في أكتوبر 2017 الذي هاجم فيه رئيس الوفد الإسرائيلي ونعته بممثل الاحتلال، عاد الغانم ليكرر موقفه الجريء في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 خلال اجتماع «الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي» في دورتها الـ139 في جنيف، حيث قدم مداخلة نارية هاجم فيها السياسات الإسرائيلية، وتوّج الموقف الكويتي بموقف مهم في 30 أيار/ مايو 2018 بمجلس الأمن، حيث أعاقت الكويت إصدار بيان وزّعته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إدانة إطلاق صواريخ من قطاع غزة باتجاه «إسرائيل».

● دول الخليج والقوى الدولية.. تفاعلات نشطة وعلاقات متأرجحة

شهد عام 2018 اتساعاً لنطاق التفاعلات والشراكات المتبادلة بين القوى الدولية

الكبرى ودول الخليج العربي، وغلب على هذه التفاعلات طابع الشراكات والاتفاقية الاقتصادية الاستراتيجية.

وقد اتسمت علاقات دول الخليج بالتأرجح والتذبذب ما بين التعاون والابتزاز مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما اتسمت علاقتها كذلك بالتأرجح بين التوتر والتفاهم في العلاقة مع روسيا، بفعل تباين الموقف من القضية السورية وبسبب علاقة التحالف الاستراتيجي الروسي – الإيراني. في المقابل تطورت العلاقات والشراكات الخليجية – الصينية، وانضمت السعودية والإمارات والكويت إلى الأعضاء المؤسسين للبنك الآسيوي، وهو البنك الذي يعد آلية مهمة لبناء الحزام والطريق.

ويراود روسيا الأمل ببناء علاقات «راسخة» ثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، بما يشير بوضوح إلى رغبة روسيا بإعادة التموضع في الشرق الأوسط وممارسة دور استراتيجي أكبر في المنطقة تحقيقاً لمصالحها في المنطقة.

وللصين حزمة كبيرة من المصالح في منطقة الشرق الأوسط، في مقدمتها الوصول المستدام إلى موارد الطاقة، وتوليد فرص استثمار جديدة، وتحصيل عقود مشاريع بنية تحتية للشركات الصينية، بالإضافة إلى كسب حصة في السوق لمنتجاتها، إضافة إلى إقامة علاقات وبناء نفوذ لدى القوى الإقليمية، بعيداً عن حدود جوارها الآسيوي – الباسفيكي المباشر.

وتنظر دول الخليج إلى الهند باعتبارها الدولة الجارة التي لا تحمل أي تاريخ استعماري ويمكن الشراكة معها؛ لتقاطع أهداف سياساتها الخارجية ومحدداتها ومرتكزاتها مع دول الخليج بصفة عامة، كالانفتاح الاقتصادي والأمن والسلم العالميين، والأمن البحري، ومكافحة القرصنة والإرهاب، وعدم التدخل في شؤون الغير.

وشهد عام 2018 أعمال الحوار الثاني للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في 29 حزيران/ يونيو في مقر المفوضية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل، وشارك في الحوار عدد من الخبراء والمختصين من دول مجلس التعاون، والأمانة العامة لمجلس التعاون.

فيما أصبحت تركيا طرفاً مباشراً في توازنات الخليج الاستراتيجية، منذ اندلاع الأزمة الخليجية.

• العراق.. تحديات وتحوّلات مفصلية

شهد العام 2018 تحولات مفصلية في مسار التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق منذ العام 2003، فقد تم إجراء الانتخابات البرلمانية بدورتها الرابعة المقررة دستورياً، على الرغم من مطالبة عدد من القوى السياسية العراقية، لا سيما السُّنية منها، بتأجيل إقامة الانتخابات لاعتبارات كثيرة أبرزها تلكؤ الحكومة بملف إعادة إعمار المحافظات، إلى جانب عدم إعادة نازحي وأبناء تلك المناطق، في ظل الحديث عن عمليات تغيير ديموغرافي تشارك فيها مجموعات مسلحة مدعومة من القوى الخارجية.

مقابل ذلك، أسهمت مخرجات مرحلة إدارة رئيس الوزراء حيدر العبادي بالتأثير على المشهد الانتخابي في العراق وعلى خارطة التحالفات الانتخابية، إلى جانب انعكاسها على نتائج الانتخابات، كالانتصار على تنظيم «داعش»، وتحرير الأراضي العراقية، إلى جانب نجاح الحكومة العراقية بإفشال مشروع انفصال إقليم كردستان العراق، كما واجهت الانتخابات البرلمانية متغيرات عديدة، منها مشاركة الفصائل والمجموعات المسلحة في الانتخابات عبر تشكيل أحزاب سياسية ودخولها في تحالف كبير، إلى جانب تفتت التحالفات السياسية التقليدية مقابل ظهور تحالفات سياسية جديدة.

وقد أفرزت نتائج الانتخابات نهاية عهد حزب الدعوة الإسلامية في حكم العراق، من خلال توافق القوى السياسية الفاعلة على مرشح تسوية من خارج الكتل الفائزة في الانتخابات، إلى جانب تصاعد أدوار القوى الخارجية المؤثرة في القرار السياسي العراقي لا سيما الدور الإيراني الذي أضحى يؤثر على الكتل السُّنية والكردية وليس الشيعية فحسب، واتضح ذلك جلياً من خلال نجاح تحالف البناء المدعوم من إيران في انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب.

كما شهدت عملية تشكيل الحكومة متغيراً بارزاً تمثل في تمرد أعضاء البرلمان العراقي على التوافقات السياسية واتفاقات رؤساء الكتل من خلال انتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية، على الرغم من توافق الإرادات السياسية على انتخاب منافسه فواد حسين المقرب من مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، وعلى الرغم من تشكيل الحكومة الجديدة، فإن مستقبل النظام السياسي العراقي يواجه تحديات عدم الاستقرار، ليس في الجانب السياسي فحسب، وإنما يمتد ليشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لمجموعة اعتبارات داخلية وخارجية.

• سورية.. متغيرات ميدانية ومصالح متضاربة

ميدانياً، استطاع النظام السوري وبدعم مطلق من روسيا وإيران السيطرة على معظم مناطق المعارضة السورية باستثناء إدلب، فيما تقدمت المعارضة في ريف حلب بدعم تركي على حساب الميليشيات الانفصالية الكردية، بالمقابل تقدمت المليشيات الكردية في شرقي الفرات بدعم التحالف الدولي على حساب مناطق سيطرة تنظيم «داعش» الذي تراجع بشكل كبير في كل من ريف دمشق والسويداء والبادية ودير الزور.

وجرت خلال العام 2018 عمليات تهجير واسعة غير مسبوقة طوال فترة الأزمة السورية، فقد تم إخلاء مناطق بأكملها من سكانها الأصليين في كل من الجنوب السوري والغوطة الشرقية وريف دمشق وريف حمص الشمالي ومناطق تقع شرقي سكة الحجاز بريف إدلب، وبذلك يُمكن القول: إن 2018 كان عام التهجير والتغيير الديمغرافي في سورية، ونجم عن ذلك ازدياد معاناة النازحين والمهجرين.

على المستوى السياسي، شهد عام 2018 تغيرات كبيرة في مواقف الدول من الأزمة السورية، خاصةً تلك التي لم تعد تؤيد المعارضة السورية، فقد شهد الموقف الأوروبي تراجعاً كبيراً، واتخذت الولايات المتحدة موقف المتفرج تجاه التحركات الروسية على مختلف الأصعدة السياسية، فيما أمسكت روسيا بالملف السياسي بشكل شبه مطلق من خلال عقدها وإشرافها على معظم المؤتمرات والاجتماعات التي تمت خلال عام 2018.

وشهد عام 2018 انقلاباً كبيراً في مواقف معظم الدول العربية تجاه الأزمة، حيث بدأت تميل بشكل واضح نحو التقارب مع النظام السوري وتطبيع العلاقة معه، من خلال فتح السفارات وتغيير لهجة التصريحات والمواقف تجاه النظام.

وفيما تراجع مسار جنيف للحل في سورية، تقدمت مسارات أستانة وسوتشي، بإشراف روسي كامل ومشاركة تركية، وتم اختزال ملفات الأزمة السورية بملف واحد هو «اللجنة الدستورية»، وباتت القضية المركزية التي تسعى جميع الدول للتوافق على تشكيلها وبدء عملها.

• لبنان.. ركود اقتصادي وتحديات سياسية

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية في لبنان عن فوز «حزب الله» وحلفائه بأكثر من 70 مقعداً من أصل 128، في حين خسر الرئيس الحريري أكثر من ثلث أعضاء كتلته، ورغم

تكليفه في شهر أيار/ مايو 2018 بتشكيل الحكومة الجديدة، فإن محاولاته باءت بالفشل وتعثرت ولادة الحكومة الجديدة حتى شهر كانون الثاني/ يناير 2019.

وفيما انعكست الأزمة السياسية اقتصادياً بصور متعددة، يواجه لبنان ركوداً مزمناً في الاقتصاد، وارتفاعاً في البطالة بنسبة ٪35، ولا سيّما بين صفوف الشباب الذين تصل البطالة في صفوفهم نحو ٪60، دون مؤشرات إلى إمكانية حصول تحسّن في الوضع الاقتصادي؛ حيث ارتفع الدين العام إلى 81 مليار دولار؛ ما يشكّل ٪152 من الناتج المحلي الإجمالي، ويحتل لبنان المرتبة 105 من أصل 173 بلداً والمرتبة الأخيرة بين البلدان العربية في التنافسية.

على صعيد التوقعات، يظل ملف انفتاح لبنان على دمشق مرتبطاً بالمقاربات العربية وبتسارع خطوات الانفتاح على النظام السوري، وربما تتويج ذلك بإنهاء تجميد عضويته في جامعة الدول العربية، ويبقى احتمال استخدام الأحزاب الإسرائيلية للساحتين اللبنانية والسورية كساحة لتسجيل النقاط في المعركة الانتخابية المبكرة في «إسرائيل» أمراً وارداً، حيث تتعاظم المخاوف من أن يجد لبنان نفسه في عين الرسائل الإقليمية المتبادلة مع تكرار استخدام سمائه منصّة للصواريخ الإسرائيلية التي تطلق على أهداف في سورية.

● اليمن.. مفاوضات سياسية ومعاناة إنسانية مستمرة

يُعد انخراط السلطة الشرعية اليمنية والحوثيين في مفاوضات ثنائية خلال النصف الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر من أبرز التطورات السياسية خلال العام 2018، وقد سبقها وصاحبها اهتمام وضغوط دولية قوية نتج عنها تسوية سياسية وعسكرية في الحديدة وتفاهمات بخصوص تعز والتزام بعقد جولات جديدة من المفاوضات مطلع عام 2019.

ونتيجة للتطورات في الملفين العسكري والسياسي حدثت تطورات شديدة السلبية في الملف الاقتصادي، فقد شهدت معظم شهور عام 2018 تدهوراً مطرداً في الأبعاد الاقتصادية، تمثلت في تراجع حاد في سعر العملة اليمنية (الريال) مقابل العملات الأجنبية بلغ ذروته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وفاقم على نحو كارثي من الوضع المعيشي والإنساني لغالبية اليمنيين، لا سيما

مع استمرار انقطاع دفع الرواتب للموظفين الحكوميين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وبعض المناطق التي لا تقع تحت سيطرتهم، ونتيجة لعدد من العوامل تحسن سعر العملة اليمنية مقابل العملات الأجنبية خلال الشهرين الأخيرين من عام 2018.

ونتيجة للتطورات الإقليمية والدولية المرتبطة بقضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وبشكل أقل التداعيات الإنسانية للحرب في اليمن، حدثت تطورات مهمة في العلاقات العسكرية بين السعودية وعدد من الدول الغربية، خاصة ما يتصل بتقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف أو بشأن تصدير وشراء الأسلحة والمعدات، أو بشأن تزايد الضغوط بشأن الرقابة على العمليات العسكرية وعدم التساهل حول ما يُمكن أن ينتج عنها من أخطاء وكوارث إنسانية.

وقد صاحب التطورات العسكرية عدد من التطورات السياسية، ومنها استمرار استهداف السلطة الشرعية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها من قبل الإمارات والكيانات المحلية التابعة لها، وانزلاقها إلى اقتتال في مدينة عدن، والتحرش بالوحدات العسكرية والأمنية التابعة لها، والتهديد باقتلاعها والسيطرة على المؤسسات التابعة للدولة، واستمر أداء السلطة الشرعية في المناطق المحررة يتسم بالإرباك والضعف وحتى الغياب معظم شهور عام 2018.

● الأردن.. هيمنة التحدي الاقتصادي

هيمن التحدي الاقتصادي على اهتمامات الأردنيين في العام 2018، وشكل قانون ضريبة الدخل الجديد الذي تقدمت به الحكومة لمجلس النواب الأردني سبباً لتأزيم الأوضاع الداخلية، غير أن الحكومة نجحت بإقراره في نهاية المطاف رغم الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بحكومة هاني الملقي منتصف العام.

التحدي السياسي ظل قائماً هو الآخر، حيث عبّر الأردن صراحة عن رفضه لمشروع «صفقة القرن» الأمريكي خصوصاً ما يتعلق بوضع مدينة القدس التي يشرف الأردن على إدارة المقدسات الإسلامية فيها، وموضوع اللاجئين الذين يستضيف الأردن على أراضيه أكبر عدد منهم خارج فلسطين.

وعلى صعيد العلاقات العربية، استمر الفتور في علاقات الأردن ببعض الدول

الخليجية، فيما أظهر رغبة بالانفتاح على العراق وتركيا، حيث وقع رئيس الوزراء الأردني عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية مع العراق، ويتجه الأردن لإعادة العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.

وبصورة مشابهة لما جرى في الكويت، لكن بصورة أعمق وأكثر خطورة، واجه الأردن تحدياً صعباً في مواجهة السيول التي أودت بحياة العشرات، مخلّفة وراءها الكثير من المآسي والعديد من الأسئلة حول واقع البنى التحتية وأداء الجهات المختصة لمهامها.

- **فلسطين.. تعميق الانقسام ونشاط مصري للتهدئة**

شهدت الساحة الفلسطينية في العام 2018 مزيداً من تأزيم المواقف وتعقيدها في ملف الانقسام الداخلي، في وقت تجلى فيه الانحياز السافر للموقف الأمريكي الداعم للاحتلال الإسرائيلي في أعقاب إعلان القدس المحتلة عاصمة للدولة اليهودية ونقل السفارة الأمريكية إليها.

قيادة السلطة اتهمت في آذار/ مارس 2018 حركة «حماس» بالمسؤولية عن محاولة استهداف موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله أثناء زيارته لقطاع غزة، ورغم نفي الحركة أي علاقة لها بالتفجير المزعوم، فإن قيادة السلطة شددت العقوبات التي تفرضها على القطاع، ومع مطلع العام 2019 أقدم رئيس السلطة محمود عباس على حل المجلس التشريعي الفلسطيني، في خطوة اعتبرت تفجيراً لملف المصالحة الفلسطينية وتعميقاً للانقسام.

ملف التهدئة حظي هو الآخر باهتمام كبير في العام 2018، وشهد جهوداً نشطة من الجانب المصري، بضوء أخضر من الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، بهدف تهدئة الوضع على الحدود مع قطاع غزة، في ظل تواصل مسيرات العودة بزخم كبير ضاغط على الاحتلال.

وانعقدت خلال العام 2018 جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني وأخرى للمجلس المركزي، قاطعتهما أبرز الحركات الفلسطينية كـ«حماس»، و«الجهاد الإسلامي»، و«الجبهة الشعبية»، و«المبادرة الفلسطينية»، في مؤشر إلى عمق الأزمة التي يعانيها النظام السياسي الفلسطيني.

وبعيداً عن الشأن السياسي، سيطر ملفا قانون الضمان الاجتماعي والسلامة الصحية على الحالة الشعبية والمجتمعية؛ وهو ما انعكس على شكل وقفات احتجاجية تطورت إلى بعض المسيرات والإضرابات التجارية.

● مصر.. من الحكم العسكري إلى حكم الفرد

بدا واضحاً سعي الرئيس عبدالفتاح السيسي لإحكام السيطرة على جميع المفاصل الأساسية في الدولة المصرية، في سياق عملية الانتقال من الحكم العسكري إلى حكم الفرد، بعد أن أخضع المؤسسة العسكرية لسيطرته بشكل كامل.

واستغل السيسي الانتخابات الرئاسية في العام 2018 لتكريس سيطرته على الحياة السياسية، ولم يتورع عن البطش بعدد من المرشحين المنافسين كأحمد شفيق، وأحمد قنصوة، وسامي عنان؛ وهو ما دفع مرشحين آخرين مثل خالد علي، ومحمد أنور السادات للانسحاب من العملية الانتخابية.

وعلى صعيد أوضاع حقوق الإنسان، بلغت حالات القتل خارج إطار القانون 3132 حالة على يد قوات الشرطة والجيش في الفترة من حزيران/ يونيو 2014 إلى آذار/ مارس 2018، وبلغ عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام 800 شخص في الفترة من يوليو 2013 إلى كانون ثاني/ يناير 2018، تم تنفيذ 33 حالة إعدام منها بالفعل.

اقتصادياً؛ عمد النظام إلى دفع المؤسسة العسكرية للبروز ليس كمركز قوة عسكرية فقط، ولكن كمركز قوة اقتصادية لا يستهان بها، لتنتقل تدريجياً الاحتكارات في السوق المصرية من رجال الأعمال إلى المؤسسة العسكرية التي قامت في السنوات القليلة الماضية بما يمكن تسميته عملية ابتلاع للاقتصاد المصري، وقد حدث على مدار السنوات الخمس الماضية تدهور كبير في الحالة الاقتصادية التي تمس السواد الأعظم من المواطنين.

ومع أن المشهد الحالي يظهر، على المدى القصير، تحكم السيسي وسيطرته على مقاليد الأمور، إلا أن النظرة المتعمقة تكشف عن هشاشة الوضع وعدم قابليته للاستمرار على المدى المتوسط والطويل.

• السودان.. اضطراب على وقع الأزمة الاقتصادية

واجه السودان في عام 2019 تحديات اقتصادية خطيرة، كان لها تأثير كبير على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد، فقد تدهور سعر صرف العملة الوطنية السودانية، وسحبت السيولة من المصارف ووصلت قريباً من الصفر في نهاية كانون الثاني/ يناير 2019، الأمر الذي أثر على الحركة التجارية.

وعلى وقع تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية اندلعت في العاصمة الخرطوم والعديد من المدن السودانية احتجاجات شعبية واسعة على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، واجهتها السلطة السياسية باستخدام القوة المفرطة في العديد من الأحيان.

وقد وجدت الأحزاب والقوى السياسية في تلك الاحتجاجات وفي سلوك الحكومة المتشدد في التعامل معها فرصة سانحة لتوجيه انتقادات قاسية للسياسات الحكومية، بل بات مطلب سقوط الرئيس والحكومة مطلباً رئيساً لتلك القوى والأحزاب وللمظاهرات الشعبية، وهو ما رفضه الرئيس بقوة، متمسكاً بأن صناديق الاقتراع واستحقاق الانتخابات القادمة في عام 2020 هي وحدها من تحدد مستقبل الأوضاع السياسية في البلاد.

• القرن الإفريقي.. انفراجات في العلاقات البينية وأطماع إسرائيلية

لا شك أن التحولات السياسية التي شهدتها إثيوبيا في العام 2018 ستلقي بظلالها على دول القرن الإفريقي وخاصة الصومال وجيبوتي خلال الأعوام القادمة، وذلك لكون إثيوبيا تتمتع بثقل أمني كبير في المشهدين السياسي والأمني في الصومال، وثقل اقتصادي مهيمن على موارد جيبوتي التي تعتمد موانئها في التشغيل على حركة الصادرات والواردات الإثيوبية، ويشكل ذلك أهم موارد الدولة، كما لها تأثير جيوسياسي وأمني على إريتريا التي تطمح بأن تظفر بحصة من حركة التجارة الإثيوبية في تشغيل ميناء عصب الخاوي.

وقد شكل إنهاء القطيعة بين أديس أبابا وأسمرا الذي استمر لما يقرب من عقدين من الزمن وقبول إثيوبيا ترسيم الحدود بين البلدين، تطوّراً مهماً يتوقع أن تكون له انعكاساته الإيجابية خاصة على إريتريا التي ظلت في حالة حرب غير معلنة، كما سيكون لذلك مردود اقتصادي على إريتريا بتشغيل موانئها المعطلة.

وبفعل الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي، فإنه يكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة

للأمن القومي الإسرائيلي، ولذلك ترى «إسرائيل» أن إيجاد عمق استراتيجي لها في البحر الأحمر سيساعدها في تأمين ملاحتها التجارية والعسكرية العابرة عبر باب المندب من وإلى «إسرائيل»، وتبذل جهوداً حثيثة لتعزيز وجودها وتحقيق مصالحها في القرن الإفريقي، فيما يبدو الموقف العربي ضعيفاً ومنقسماً على نفسه في النظر إلى تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة.

• تونس.. مدّ وجزر وتواصل المسار الديمقراطي

يمكن قراءة عام 2018 تونسياً من خلال حدثين فاصلين يمثلان حالة المد والجزر في المسار التونسي:

- **أحدهما:** الانتخابات المحلية-البلدية، وهي تؤشر إلى تقدم المسار التونسي، فيما يشبه تنزيل الثورة في الجهات ومزيد غرسها في المؤسسات.

- **والثاني:** احتدام الصراع بين رأسي السلطة التنفيذية، وفتور العلاقة بين حركة النهضة ونداء تونس، وبين رئيس النهضة الشيخ راشد الغنوشي ورئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي، وهو يؤشر إلى تفاقم أزمة القيادة في البلاد، وهشاشة الأوضاع.

فبعد تهرب ومماطلات وتأجيلات متعددة، أنجزت انتخابات محلية تاريخية يوم السادس من أيار/ مايو اعتبرت بمثابة الثورة داخل الثورة، وهذا ما يفسر تهرب أطراف تعوّدت احتكار السّلطة من هذه الانتخابات، فقد وسّعت هذه الانتخابات دائرة المنافسة من 218 منصباً فقط (217 في مجلس النواب، واحد لرئاسة الجمهورية) إلى 7212 منصباً إضافياً.

وقد أعطت الانتخابات إشارة قوية لتقدم المسار الديمقراطي، فمجرد تنظيمها يعتبر إنجازاً في مناخات شديدة التجاذب، وهو إنجاز تضافرت من أجله جهود الحكومة والقوى الوطنية الحريصة على الديمقراطية، بتشجيع من جهات دولية تراهن على تقدم التجربة التونسية.

حركة النهضة احتلت المركز الأول في الانتخابات المحلية وحصلت على 517234 صوتاً بنسبة ٪28.64 من مجموع أصوات المقترعين، فيما تراجعت قائمة نداء تونس إلى المركز الثاني وحصلت على 377121 صوتاً بنسبة ٪20.85.

وفيما تواجه تونس في عام 2019 استحقاقي الانتخابات التشريعية والرئاسية، يرجّح أن يستمر التعويل على التجربة التونسية نموذجاً في المنطقة لإسلام سياسي يمكن التعامل معه، كما يرجّح حصول النهضة على دور مهم في الانتخابات القادمة لا يقل عن حجمها الحالي، فإمّا أن تكون في الموقع الأوّل، وخلفها أحد ممثلي الكتلة المقابلة لها، وهو الأرجح، وإمّا أن تكون الثانية غير بعيد عن الفائز.

- **الجزائر.. انسداد سياسي وأزمة اقتصادية**

شهدت الجزائر في العام 2018 أزمة برلمانية حادة مع قرار رؤساء خمس مجموعات برلمانية وقّعوا على لائحة تدعو رئيس المجلس السعيد بو حجة إلى الاستقالة وتجميد كل نشاطات هياكل المجلس إلى غاية الاستجابة لمطلب الاستقالة، حيث بلغ عدد الموقعين على المذكرة 351 نائباً، وفيما أصر رئيس المجلس على تمسكه بمنصبه نجح معارضوه من الأحزاب المصنفة على الموالاة في التصويت بسحب الثقة منه.

وخلال عام 2018 تمت تنحية 12 جنرالاً في المؤسسة العسكرية في ظرف ستة أسابيع من بينهم قادة النواحي الخمس، ووجهت لهم تهم الثراء غير المشروع واستغلال وظيفة سامية، في حركة تغيير غير مسبوقة في تاريخ المؤسسة لا تزال تطرح الكثير من الأسئلة حول خلفياتها ودلالاتها، لا سيما وأنها تزامنت مع حراك قوي في مختلف مؤسسات الدولة يتصل بالاستحقاق الرئاسي.

وقد عاشت الجزائر في العام 2018 على وقع تجاذبات قوية بين مراكز النفوذ في السلطة، على خلفية الرغبة الجامحة لكل طرف بالاستحواذ على مرشح السلطة في الانتخابات الرئاسية القادمة التي تجرى في عام 2019، ولا يستبعد أن تتحول إلى تصفية حسابات متهورة، في ظل الفراغ والصمت اللذين خيّما لفترة ليست قصيرة على موقف الرئيس بوتفليقة من الصراعات الدائرة حوله.

ويبرز تحليل العوامل المختلفة في الجزائر وجود انسداد سياسي وأزمة اقتصادية وتوتر اجتماعي كبير ترتب عليه توقع مجموعة سيناريوهات لمستقبل الأوضاع في الجزائر، من بينها سيناريو الاستمرارية وبقاء الأوضاع على ما هي عليه، وسيناريو الانفجار، وسيناريو التوافق والانتقال السلمي للسلطة.

• ليبيا.. جمود وتحريض متبادل

ارتبطت تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا عام 2018 بعوامل داخلية وأخرى خارجية أسهمت في تعقيدها وفي تأخير حسم أي قضية خلافية لها ارتباط مباشر بمرحلة بدء الانقسام السياسي عام 2014 أو تلك الممتدة لفترة أحداث «الثورة الليبية» في فبراير 2011، فلم يشهد العام انتهاء الانقسام السياسي أو توحيد السلطة السياسية والمؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية والرقابية.

ومقارنة بأحداث الأعوام السابقة، شهدت الحالة الليبية العامة في عام 2018 جموداً على الرغم من حدوث تطورات مفصلية في بعض الملفات، خاصة الميدانية، ومن تغير مواقع فاعلين مؤثرين بالمشهد الليبي، وباتت حالة تحلل الدولة وتردي الخدمات الأساسية وفقدان السيطرة على حدود البلاد ومنافذها مظاهر واضحة تعكس مدى تأثير حالة الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة ومرافقها السيادية المحلية.

واستمرت خلال العام 2018 أعمال التحريض والحملات الإعلامية المتبادلة بين أطراف الأزمة الليبية في ظل استمرار جهود المصالحة الوطنية، وعلى الرغم من دعوة رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور لإجراء استفتاء عليه، في أقرب وقت ممكن، فإن العام انقضى دون أن يُحدَّد موعد للاستفتاء على المشروع المقدم لمجلس النواب.

• موريتانيا.. تأزم سياسي وخلاف بين المعارضة

فيما تستعد موريتانيا للانتخابات الرئاسية في عام 2019، أجريت في عام 2018 الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية، التي حقق فيها الحزب الحاكم أغلبية كبيرة كرّست هيمنته على مقاليد السلطة، حيث حصل حزب الاتحاد من أجل الجمهورية على 89 مقعداً في البرلمان من أصل 157 هي عدد مقاعد البرلمان، فيما حصلت أحزاب المعارضة على نحو 35 مقعداً، بينها 14 مقعداً لحزب تواصل الذي يمثل التيار الإسلامي، كما تمكن الحزب الحاكم من الفوز بجميع مقاعد المجالس الجهوية، إضافة إلى الفوز بـ120 مجلساً بلدياً، وقد شككت أحزاب المعارضة بنزاهة الانتخابات وأكدت أنها شهدت تجاوزات واسعة واستغلالاً لمقدرات الدولة وتسخيرها لصالح الحزب الحاكم في حملته الانتخابية.

وكانت موريتانيا شهدت حالة من التأزم السياسي إبان التعديلات الدستورية التي طرحها النظام الموريتاني في العام 2017 عن طريق البرلمان ابتداءً، ثم طرحها بعد ذلك على الاستفتاء الشعبي، حيث تسببت هذه التعديلات في توتر العلاقة بين النظام والمعارضة التي قاطعت الاستفتاء ونظمت مظاهرات شعبية ضده، بل إنها شككت في شرعية نتائجه.

ويشهد الحزب الحاكم استقطابات متزايدة بين أجنحته بخصوص اختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة، ففيما تدفع أطراف باتجاه التوافق على مرشح جديد يخلف الرئيس الحالي محمد ولد عبدالعزيز الذي أنهى فترتين رئاسيتين، تؤيد أطراف أخرى تعديل الدستور للسماح له بتولي فترة ثالثة.

على صعيد المعارضة الموريتانية، ما يزال الانقسام والتشرذم سيد الموقف، وعلاوة على انقسام المعارضة منذ عدة سنوات إلى كتلة تحاور النظام وأخرى تعارضه بقوة، تنقسم الكتلة الأخيرة التي تضم غالبية المعارضة إلى عدة كيانات لكل منها موقفه الخاص، ويؤثر هذا التشتت على قوة المعارضة في الحوار مع السلطة وفي خوض الانتخابات؛ الأمر الذي يحول دون إمكانية التوصل إلى اتفاق واقعي بينها وبين السلطة، كما يحرمها من التوافق على مرشح موحد لمنافسة الحزب الحاكم.

- **المغرب.. استمرار التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**

شكلت الأحداث البارزة خلال عام 2018 استمرارية لتفاعلات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام بالمغرب خلال العامين الماضيين.

فعلى المستوى السياسي، ظلت الأحزاب السياسية المغربية وفية للأنماط التقليدية في اختيار قياداتها، كما أن السلطة لا تزال تراهن على ضبطها للمشهد الحزبي كمدخل للهيمنة على المجال السياسي العام، أما فيما يخص قضية الصحراء المغربية فقد استطاع المغرب أن يحقق تقدماً على أكثر من جبهة خاصة على المستوى الدبلوماسي.

وعلى المستوى الاقتصادي، شكل قرار الملك محمد السادس تكليف لجنة خاصة تضطلع بمهمة تجميع وترتيب وهيكلة المساهمات المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد وبلورة الخلاصات، حدثاً بارزاً في عام 2018.

وفي أواخر نيسان/ أبريل 2018 شهد المغرب انطلاق حملة مقاطعة اقتصادية شعبية

لثلاث علامات تجارية، وهو ما لقي تجاوباً شعبياً كبيراً، وذلك بهدف الضغط على الشركات المستحوذة على حصة الأسد من السوق من أجل خفض أسعارها.

على المستوى الاجتماعي، كشفت حالة الرفض العام لقرار الحكومة بتثبيت التوقيت الصيفي عن تحول نوعي في الوعي الشعبي، وعلى المستوى الحقوقي استمرت الحساسية المفرطة للدولة تجاه الحركات الاحتجاجية وهيمنة البعد الأمني على باقي المداخل الممكنة في التعاطي مع المطالب الشعبية العادلة.

● أفول نجم «داعش» والحركات المتشددة

شهد العام 2018 انحساراً كبيراً ً وتراجعاً ملحوظاً لحضور تنظيم الدولة «داعش» ومجمل التيارات المتشددة، في معظم مساحات وجودها في المنطقة.

وقد فرض المتغير الدولي نفسه في المشهد السوري -في الأعوام الأخيرة- بشكل حاسم؛ ما أسفر عن سلسلة من التحولات الدرامية في خرائط السيطرة الميدانية للقوى الفاعلة والمؤثرة، في مشهد تكاد الشمس فيه تغرب عن تنظيم «داعش» الذي انكمشت أعداد مقاتليه وانحسرت مساحات نفوذه في معظم مناطق وجوده.

فيما استمر تنظيم «داعش» في تكتيكاته الرامية للحيلولة دون استقرار الأوضاع في العراق، وبخاصة على أطراف المدن وبين المحافظات.

وقد تشكل تنظيم «حراس الدين» الموالي لـ«القاعدة»، عندما نشبت خلافات بين جبهة «فتح الشام»، وتنظيم «القاعدة» عقب إعلان الجبهة انفصالها عن «القاعدة»، وانشقت عدة جيوش وكتائب وسرايا عن الجبهة لتنضم إلى تنظيم «حراس الدين».

وفيما يتوقع أن يؤدّي قرار ترمب بالانسحاب من سورية إلى تغيير جوهري في المشهد السوري بعامة، يرجّح أن يكون له تأثير على خرائط السيطرة الميدانية للقوى المتصارعة وبضمنها الحركات المتشددة.

● اقتصاديات المنطقة.. معاناة عدم الاستقرار والعقوبات الاقتصادية

بشكل عام، لم يكن عام 2018 إيجابياً لمعظم دول المنطقة على الصعيد الاقتصادي، فما بين الاختلالات المالية، ومظاهر عدم الاستقرار، وتراجع أسعار النفط، وتصاعد

موجة العقوبات الاقتصادية، عاش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط تحديات صعبة في عام 2018، وبها يستقبل العام 2019.

ومع أن التقديرات المبدئية التي صدرت عن مؤسسات إقليمية ودولية بنت توقعاتها لتحسن الاقتصاديات العربية، إلى حد ما، على ما تم من صعود في أسعار النفط خلال الفترة من أيار/ مايو وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2018، إلا أن واقع أداء سوق النفط العالمية في تشرين الثاني/ نوفمبر وما هو متوقع في عام 2019 يهدم تلك التوقعات بشكل كبير.

وعلى الرغم من النظرة التفاؤلية الجزئية التي حملها تقرير صندوق النقد الدولي، فإنه حذر من المخاطر المحتملة من تراجع الاقتصاد العالمي وأثر ذلك على اقتصاديات المنطقة، وكذلك عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة واستمرار النزاعات المسلحة.

وقد شهد عام 2018 خطوة من شأنها أن تحدث خللاً كبيراً في موازين القوى الاقتصادية في المنطقة، بعد أن دخل الكيان الصهيوني مجال إنتاج الغاز الطبيعي على سواحل البحر المتوسط، بعد اتفاقيات ترسيم الحدود التي أجرتها مصر مع الكيان الصهيوني وقبرص واليونان.

فعبر حقول الإنتاج سوف يحصل الكيان الصهيوني على احتياجاته بنسبة كبيرة من الغاز الطبيعي، بما يحقق له مجموعة من المزايا منها الحصول على مصدر نظيف للطاقة والاستغناء عن الفحم في شركات إنتاج الكهرباء بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستغناء التام عن استيراد الغاز من بعض دول المنطقة، كما حدث مع مصر خلال الفترة من 2000 – 2011، وكذلك سوف يبدأ الكيان الصهيوني في تصدير ما يزيد على احتياجاته.

• تركيا.. نظام رئاسي جديد وتعزيز الحضور الإقليمي

عاشت تركيا في عام 2018 عاماً نشطاً حافلاً بالأحداث المهمة، وواصلت تعزيز حضورها السياسي في المنطقة رغم التحديات الناجمة عن تراجع سعر الليرة التركية.

الانتخابات الرئاسية في 24 حزيران/ يونيو شكلت الحدث الأبرز خلال العام 2018، فقد جاءت برجب طيب أردوغان كأول رئيس لتركيا بالنظام الرئاسي، فيما كان الحدث المهم الآخر الذي شهدته تركيا في عام 2018 هو عملية «غصن الزيتون» التي أكدت أن

تركيا تتبع موقفاً لا هوادة فيه فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وتحوّلت قضية اعتقال القس الأمريكي برانسون إلى قضية شائكة وإلى سبب لتوتير العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة يضاف إلى قضايا خلافية أخرى بين البلدين، وفي وقت لاحق تم تجاوز الأزمة عقب إطلاق سراح القس الذي اتهمته تركيا بالضلوع في محاولة الانقلاب الفاشلة وبالترويج لمنظمة «بي كا كا» الإرهابية.

أزمة القس برانسون انعكست بصورة سلبية على سعر صرف الليرة إثر التهديدات التي وجهها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ونائبه مايك بنس لتركيا، حيث شهدت الليرة التركية هبوطاً حاداً أمام الدولار وتجاوز سعر صرف الدولار الواحد 7 ليرات تركية في آب/ أغسطس.

في المقابل، شهدت العلاقات التركية الروسية مستوى متقدماً من التنسيق والتفاهم في المجالين السياسي والاقتصادي، كما هي الحال في الخطوات المشتركة التي تم اتخاذها في شأن الملف السوري وفي نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا.

إقليمياً، شكلت تداعيات اغتيال الصحفي جمال خاشقجي على الأراضي التركية متغيّراً مهماً في علاقات تركيا مع السعودية التي شهدت توتراً ملحوظاً بين البلدين على خلفية الأزمة، حيث اتهمت تركيا السعودية بعدم التعاون معها في جهود التحقيق بملابسات الجريمة.

• ايران.. ضغوطات أمريكية واحتجاجات داخلية

شهد العام 2018 انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وعلى إثر ذلك أعلنت طهران استعدادها لكافة الخيارات، غير أن الدول الأوروبية سعت لاحتواء الموقف وللحيلولة دون انهيار الاتفاق بصورة كاملة، ودخلت في مفاوضات مطولة مع طهران للمحافظة على الاتفاق.

كما شهدت إيران في عام 2018 تواصل التحركات الاحتجاجية الشعبية، وأسهمت العقوبات الاقتصادية التي أعادت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على إيران في تفاقم الأزمة الاقتصادية وفي توفير مزيد من المبررات لاستمرار تلك الاحتجاجات.

التنافس والصراع بين تياريّ الإصلاحيين والمحافظين احتدم وأخذ منحنى خطيراً خلال العام 2018، حيث سعى المحافظون لتأكيد هيمنتهم مجدداً على جميع مفاصل الدولة، كما عملوا على تضييق الخناق على الرئيس حسن روحاني من خلال محاولات تقييد حركته وتجريده من النصيب الأكبر من الحقائب الوزارية الحيوية عبر تقديم طلبات استجواب للعديد من الوزراء، حيث اضطر عدد منهم للاستقالة، وكان آخرهم وزير الخارجية محمد جواد ظريف، بموازاة ذلك استمر المحافظون في ممارسة الضغوط على السلطة القضائية.

ويسعى الجناح المحافظ من خلال ضغوطه المتواصلة على الإصلاحيين إلى تحقيق عدد من الأهداف، في مقدمتها حرف أنظار الشارع عن عمق الأزمة التي تعيشها إيران، وإضعاف الرئيس روحاني أمام الرأي العام، وتحميله مسؤولية ما يجري من تراجع في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

ورغم التحديات التي واجهتها إيران على المستويين الداخلي والخارجي، فقد سعت في العام 2018 لتعزيز حضورها الإقليمي، مستفيدة من متغيرات الوضع السوري الميداني الذي مال لصالح حلفائها في الساحة السورية، ومن حالة الاستقرار النسبي التي يشهدها العراق، ومن زيادة الضغوط على التحالف العربي في اليمن.

● «إسرائيل».. أزمات سياسية داخلية واختراقات إقليمية مهمة

حققت «إسرائيل» في عام 2018 اختراقات مهمة على صعيد التطبيع مع العديد من الدول العربية، وعلى وجه الخصوص عُمان والبحرين والإمارات والسعودية، فضلاً عن العلاقات المستمرة مع مصر والأردن وقطر.

وعلى صعيد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، وبدا الانسجام والتوافق كبيراً بين الطرفين فيما يخص الشأن الفلسطيني والأوضاع في المنطقة.

وعبّر قانون القومية اليهودية الذي أقره الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في عام 2018 عن توجّه إسرائيلي أقوى نحو المزيد من العنصرية والتطرف واستهداف الهوية العربية والإسلامية للشعب الفلسطيني، حيث حسم القانون جميع قضايا الحل النهائي بصورة لا

تترك مجالاً لإطلاق عملية سياسية جدّية مع الفلسطينيين.

الائتلاف اليميني الحاكم بزعامة نتنياهو تعرض لهزّة عنيفة عقب استقالة وزير الدفاع أفيجدور ليبرمان من منصبه وانسحاب حزبه «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الحكومي على أرضية الخلاف الحاد بينه وبين نتنياهو في إدارة المواجهة العسكرية مع المقاومة في قطاع غزة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، ورغم نجاح نتنياهو في تجاوز تلك الأزمة وفي تجنّب الذهاب إلى انتخابات مبكرة كما طالب ليبرمان، فإن الخلاف بين أحزاب الائتلاف الحكومي حول مشروع قانون تجنيد المتدينين «الحريديم» وتوجّه النائب العام الإسرائيلي لتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بتهمة تلقي الرشى المالية، دفعت باتجاه خيار إجراء انتخابات مبكّرة في نيسان/أبريل 2019.

• الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت السياسة الأمريكية منعطفاً جديداً بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي «5+1» مع إيران من جانب واحد وفرضها عقوبات على طهران، في حين شهدت علاقاتها مع تركيا توتراً وتقلباً شديداً خصوصاً بعد شمول أنقرة بضريبة الصلب والألمنيوم، وفرض عقوبات على تركيا على خلفية اعتقال القس الأمريكي أندرو برانسون.

من جانب آخر، سرّعت الإدارة الأمريكية إجراءاتها لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بمناسبة مرور 70 عاماً على تأسيس الكيان الصهيوني، واختتمت الإدارة الأمريكية العام 2018 بالإعلان عن انسحابها من سورية وتخفيض عديد قواتها في أفغانستان إلى النصف، مثيرة قدراً كبيراً من الإرباك في الساحة الإقليمية والدولية.

السياسة الأمريكية المتبعة تحركت على وقع التوجهات اليمينية المهيمنة في الإدارة الأمريكية، إلى جانب الرغبة بالاستعداد للانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي؛ إذ كانت السياسة المتبعة تجاه الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران والقضية الفلسطينية وصفقات السلاح مع السعودية، من ضمن الإنجازات التي عددها الرئيس ترمب في الحملات الانتخابية المناصرة لأعضاء حزبه الجمهوري في انتخابات الكونجرس.

سياسة ترمب اتسمت خلال العام 2018 بالشعوبية والعشوائية والارتباك، متأثرة بمناخ الانتخابات النصفية للكونجرس والأزمات المتفجرة وعلى رأسها أزمة مقتل الصحفي

السعودي جمال خاشقجي.

وبالرغم من أن المبادرة في السياسة الخارجية تنطلق من البيت الأبيض بمعاونة وزارة الخارجية والى حد ما وزارة الدفاع، فإن التحول الحاصل نتيجة الانتخابات النصفية قد يدفع الكونجرس إلى أخذ زمام المبادرة في عدد من القضايا الرئيسة في السياسة الخارجية.

● روسيا.. اهتمام متزايد بالنفوذ في المنطقة

مع أن أولوية روسيا الجيوسياسية هي محيطها الإقليمي الضيق، أو الدائرة الأولى من حزام الاتحاد السوفييتي سابقاً، أو ما تعتبره موسكو مجالها الحيوي الإقليمي، فإن روسيا ما تزال تولي اهتماماً بمنطقة الشرق الأوسط التي تتطلع دوماً إلى الوصول من خلالها إلى المياه الدافئة (البحر المتوسط والخليج العربي).

في العام 2018، دافعت موسكو عن الاتفاق النووي الإيراني وعارضت العقوبات على طهران، وفي نفس الوقت سمحت لـ«إسرائيل» باستهدافها داخل سورية، كما نجحت موسكو في ممارسة تأثيرها على طهران لسحب قواتها وأسلحتها الثقيلة إلى مسافة 85 كلم بعيداً عن الحدود مع «إسرائيل» في هضبة الجولان المحتلة، ورفضت في الوقت نفسه مطلب انسحاب إيران من سورية، مشيرة إلى أنّه مطلب غير واقعي.

كما شهد العام 2018 تطوراً في العلاقات الروسية التركية، والتقى الرئيسان الروسي والتركي ١٣ مرّة، كما تواصلا هاتفياً حوالي 18 مرة، وارتفع التبادل التجاري ين البلدين إلى حدود الفترة التي سبقت تدهور العلاقات بينهما، ويتوقع أن يشهد العام 2019 مزيداً من تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

● الصين.. مزيد من الانفتاح على العالم العربي

رفعت تفاعلات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة من مستوى التوتر بين البلدين، وسرّعت في جهود الصين للانفتاح على العالم العربي لتنفيذ استراتيجيتها المرتكزة على مشروعها «حزام واحد – طريق واحد»، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية

المتعاظمة للولايات المتحدة الأمريكية التي تستهدف إبطاء النمو الاقتصادي الصيني، وبات الصراع بين الطرفين محفزاً مهمّاً لانفتاح الصين على العالم العربي.

وقد أدى ارتباك السياسة الأمريكية في معالجة الأزمة الخليجية، واضطراب موقفها تجاه أزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، وتزعزع الثقة بقدرتها على إدارة الملفات الحساسة والمزمنة وعلى رأسها الملف الفلسطيني، إلى تولّد آفاق سياسية جديدة للتحرك الصيني في المنطقة العربية، إذ تركز النشاط الصيني على دعم السياسة الروسية في سورية، إلى جانب وقوفها بجانب إيران في الدفاع عن الاتفاق النووي، كما دعا الرئيس الصيني إلى حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام، وصوتت بلاده ضد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وضد مشروع القرار الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة «حماس» بإطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية.

واتجهت الصين نحو تحقيق مزيد من الانفتاح على منطقة الخليج العربي، وتمكنت من تحقيق نجاحات مهمة في الساحة الخليجية من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقات الاقتصادية مع الإمارات والكويت، إذ باتت الصين ملاذاً آمناً للدول الخليجية من تقلبات السياسة الأمريكية، خصوصاً في ظل انعدام الرؤية وتضارب الاستراتيجية داخل الساحة الأمريكية في التعاطي مع ملفات المنطقة وأزماتها.

- **أوروبا**

اتسم عام 2018 بالديناميكية والفاعلية الكبيرتين على الساحة الأوروبية نظراً للسياقين الإقليمي والدولي.

فقد شهد العام 2018 استمرار صعود اليمين في أوروبا، حيث باتت هولندا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وسواها تشهد حكومات إما متحالفة مع أحزاب يمينية أو يقودها فعلاً أفراد أو أحزاب ينتمون إلى اليمين المتطرف، والظاهرة الأدعى للقلق هي نزوع الأحزاب اليمينية والمحافظة التقليدية وبعض الأحزاب اليسارية أيضاً إلى تقمص خطابات اليمين المتطرف وبعض مواقفه وسياساته، أملاً في كسب أصوات الناخبين الذين ضجروا من منظومات السياسة التقليدية، ووضح تأثرهم بالخطابات والسياسات «الشعوبية».

كما شهد عام 2018 استمراراً لسياسات الخوف والتشكيك وعدم الاطمئنان إزاء الأقاليم المجاورة وعلى رأسها تركيا لما تمثله من تهديد ثقافي وسياسي وأمني، وشرق المتوسط من جانب آخر نظراً لحالة عدم الاستقرار واستمرار الأزمة السورية وتصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين الحين والآخر، وشمال إفريقيا من جانب ثالث، لا سيما وأن موجات الهجرات المكثفة والقوارب المحملة باللاجئين الفارين من القارة السوداء متجهين صوب شواطئ أوروبا الجنوبية، باتت معلماً فشلت كافة المساعي في الحد منه أو التحكم فيه.

أما على المستوى الدولي، وفي عالم يتزعمه سياسياً رئيس كدونالد ترمب، فقد عانت الأنظمة الأوروبية المستقرة من حالة الاهتياج السياسي وغياب انتظام الوتيرة التي تتطلبها حالة الاستقرار والثبات والتعاون الدولي لأجل رسم معالم مراحل المستقبل والتخطيط له.

وبصورة عامة، تشهد العلاقات الأوروبية بالشرق الأوسط حالة من الانحسار والضمور والتركيز على المحورين الأمني يليه التجاري، فيما يبدو أن أوروبا رضيت بأن تفسح المجال للولايات المتحدة لأن تقود الملف السياسي في المنطقة، مع إبقاء بعض الملفات مفتوحة بناء على تفاهمات وتبادل للأدوار، كالدور الفرنسي في الشأن الليبي مثلاً.

ثانياً: توقعات العام 2019

من خلال رصد حركة الأحداث في العام 2018، والوقوف على توجهات القوى الفاعلة في أزمات المنطقة وقضاياها، يمكن الخروج بالتوقعات التالية لمسار المتغيرات في العام 2019:

أ- عـربيــاً:

1 – يتوقّع استمرار الأزمة الخليجية في عام 2019 نتيجة تعثر جهود تسويتها وصعوبة التوصل إلى حل توافقي يُرضي مختلف الأطراف، خصوصاً بعد انتقال الأزمة إلى ساحات القضاء الدولي.

2 – يتوقّع استمرار حالة الشلل في مجلس التعاون الخليجي ولا يرجّح أن تتخذ أي خطوات من شأنها تفعيل عمل المجلس، حيث لا تبدي السعودية والإمارات اهتماماً كبيراً بترميم البيت الخليجي، فالخلاف حول المخاطر جعل السعوديين والإماراتيين يرون مجلس التعاون عائقاً أمام استراتيجيتهم الجديدة في إزالة ما يعتبرونه تهديداً.

3 – يرجّح استمرار سياسة سباق التسلح بين الدول الخليجية، بسبب استمرار خلافاتها البينية، وعلى وقع مخاوف بعضها من التهديد الإيراني، واستجابة لابتزاز الإدارة الأمريكية وضغوطها المتواصلة لإبرام صفقات أسلحة مع دول الخليج مقابل استمرار تقديم دعمها وحمايتها التي أعلن ترمب صراحة أنها لن تكون مجانية.

4 – رغم التنافس المحموم بينهما، يتوقّع أن تحرص السعودية والإمـارات على مواصلة التنسيق في مجابهة التحديات المشتركة.

5 – يرجّح استمرار تطوّر العلاقات القطرية الكويتية العُمانية في المجالات السياسية والاقتصادية، في ظل استمرار أزمة مجلس التعاون الخليجي وشعور الدول الثلاث بالخطر وعدم الارتياح للسياسات السعودية الإماراتية البحرينية إزاءها، حيث باتت

تنظر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها.

6 – يرجّح استمرار أزمة السعودية في اليمن، وتواصل الضغوط الدولية عليها لوقف الحرب، ومن غير المستبعد أن تنجح الضغوط الدولية في فرض صيغة تسوية سياسية للأزمة اليمنية لا تحقق جلّ ما كانت تصبو إليه السعودية.

7 – رغم احتمالية خروجها من أزمة خاشقجي عاجلاً أم آجلاً، يرجّح أن تواجه السعودية المزيد من التأثيرات السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمة، ومن غير المستبعد أن تتعرض لفرض عقوبات سياسية واقتصادية من الدول الغربية على خلفية الأزمة.

8 – من المرجّح استمرار سياسة قطر في الدخول بتحالفات جديدة خارج سياق المنظومة الخليجية، عبر بوابة صفقات الغاز والسلاح مع روسيا والصين، وتفعيل التحالف الاستراتيجي مع تركيا، واتفاقية الدفاع المشترك مع طهران.

9 – يرجّح استمرار السياسة الإماراتية في موقفها المعادي لتيار الإسلام السياسي في المنطقة، الذي ترى فيه تهديداً مباشراً لتموضعها الاستراتيجي في الإقليم.

10 – من غير المستبعد أن تشهد الكويت في عام 2019 ضغوطاً سياسية، سواء من الولايات المتحدة أو من دول خليجية، فيما يتعلق بمواقفها غير المنسجمة مع بقية دول الخليج تجاه التطبيع مع «إسرائيل».

11 – من المرجح أن تعزز استجابة الإمارات والسعودية لطلب البحرين دعمها مادياً واقتصادياً، إحكام سيطرتهما على قرارها السياسي، وتبعيتها للمواقف السعودية والإماراتية.

12 – لا يستبعد أن يواجه العراق في العام 2019 حالة من عدم الاستقرار، لا سيما مع تصاعد التنافس الأمريكي الإيراني وتداعياته على العراق، كما أن الانسحاب الأمريكي من سورية قد يشكل، حال تنفيذه، فرصة سانحة لتقدم تنظيم «داعش» في المنطقة الحدودية التي تفتقد للضبط الأمني والجهد الاستخباري.

كما أن فشل الحكومة بالشروع بعملية جادة لإعمار المحافظات وإعادة نازحيها ومهجريها، إلى جانب فشلها في محاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي وضعف تقديم

الخدمات العامة للمواطنين، وانعدام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ينذر باشتعال أزمات جديدة قد تفضي لظهور حركات احتجاجية شعبية تهدد الأمن والاستقرار.

13 – يرجّح أن تستمر خطوات الانفتاح وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية والنظام السوري، وثمة توقعات قوية بأن تشهد القمة العربية القادمة قراراً بإلغاء التجميد عن تمثيل سورية في جامعة الدول العربية.

كما يرجّح أن يستمر التقدّم الميداني على الأرض لصالح النظام وروسيا وإيران، ما يفتح المجال أمام توقيع المزيد من الاتفاقات المناطقية، وفق صيغة متدرجة لا تقود بالضرورة نحو حل سياسي شامل.

14 – رغم تجاوز أزمة تشكيل الحكومة في لبنان، يرجح استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية في ظل خلافات القوى اللبنانية وتباين مصالح الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة والمؤثرة في المشهد اللبناني، مع توقع لتراجع نسبي في حدة الاستقطاب الداخلي.

15 – ثمة أربعة عوامل أساسية تحكم مسار الأحداث في اليمن في الفترة القادمة، وهي: مستقبل الأوضاع في مدينة الحديدة، والموقف السعودي من الوضع في اليمن في ظل الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها عقب التورط باغتيال الصحفي جمال خاشقجي، والموقف السياسي والعسكري للحوثيين، وطبيعة العلاقة بين الإمارات والحكومة اليمنية الشرعية.

وفي ضوء المعطيات الراهنة، يرجّح استمرار المعاناة الإنسانية للسكان، فيما يرجّح استمرار مسار المفاوضات السياسية بين السعودية والحوثيين برعاية دولية، كما يرجّح استمرار الخلافات بين سلطة عبد ربه منصور هادي والإمارات بفعل تباين أولويات الطرفين، بل وحتى تباين الأولويات الإماراتية السعودية تجاه مستقبل الأوضاع في اليمن.

16 – يرجّح أن يواصل الأردن مواقفه الحذرة تجاه مشروع «صفقة القرن» بخصوص القضية الفلسطينية، ورغم قلقه الشديد من سياسات إدارة الرئيس ترمب تجاه القضية الفلسطينية، يتوقّع أن يحرص الأردن على تجنّب اتخاذ مواقف مصادمة للتوجهات الأمريكية في المنطقة، بفعل أوضاعه الاقتصادية الضاغطة التي تشكل التحدي الرئيس للبلاد.

بموازاة ذلك، يرجّح أن يسعى الأردن لاعتماد مقاربات متوازنة في إدارة علاقاته الخارجية، وبحيث ينفتح بصورة أكبر على تركيا والعراق وسورية، وفي ذات الوقت يتجنّب توتير علاقاته مع السعودية والإمارات والإدارة الأمريكية.

17 – يرجّح استمرار حالة الانقسام السياسي والجغرافي في الساحة الفلسطينية في ظل إصرار قيادة السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» على اعتماد سياسات تصعيدية في الموقف من «حماس»، فيما يتوقّع استمرار مسار التهدئة بين قطاع غزة و«إسرائيل» برعاية مصرية.

18 – لا ترجّح المعطيات الراهنة حصول تغييرات جوهرية في الوضع المصري الذي يواجه حالة انسداد سياسي، ويتوقّع أن يتجاوز النظام الانتقادات التي وجّهت للتعديلات الدستورية التي تتيح لعبدالفتاح السيسي الترشّح مجدداً في الانتخابات الرئاسية، وأن يواصل سياسته الحالية في تكريس حكم الفرد وقمع المعارضين من مختلف التوجهات.

19 – يرجح استمرار المسار الديمقراطي في تونس، ونجاح حركة النهضة في تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات التشريعية القادمة، بحيث تحتل المركز الأول أو المركز الثاني بفارق ضئيل عن القوة الأولى.

20 – يرجّح أن تكرس الانتخابات الجزائرية المقبلة وجود الرئيس بوتفليقة في السلطة، ما يعزز استمرار حالة الانسداد والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد.

21 – من غير المتوقع أن يتوصل الليبيون إلى تسوية سياسية شاملة خلال عام 2019 تنهي الأزمة المستمرة منذ سنوات، حيث يرجّح استمرار الصراع بين الأجندات الإقليمية المتباينة في الساحة الليبية، ويصعب التفاؤل بتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير في ظل المعطيات الحالية وضعف الدولة وغياب سلطة سياسية موحدة.

22 – يبدو المشهد مضطرباً في السودان، ومع صعوبة ترجيح سيناريوهات مستقبلية محددة، فإن المرجّح استمرار حالة الاضطراب وتواصل الاحتجاجات بوتيرة متذبذبة، في حال لم تتخذ السلطات الرسمية إجراءات مهمة تقنع الشارع السوداني والقوى السياسية بإمكانية إحداث تغيير جوهري في إدارة الأوضاع.

23 – يرجّح استمرار عملية التطبيع الرسمي العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي،

وحصول تسارع في التطبيع خلال العام 2019 بعدما كشف اللثام علنياً عن العلاقات السرية التي جمعت «إسرائيل» ببعض الدول الخليجية خلال السنوات الماضية، ويرجّح أن يدشّن اجتماع وارسو منتصف شباط/ فبراير مرحلة جديدة من التطبيع الرسمي مع دولة الاحتلال.

24 – يتوقّع استمرار المسار السياسي الديمقراطي في المغرب بصورته الراهنة خلال العام 2019، ولا يرجّح حصول تطورات جوهرية في الملف الاقتصادي، فيما يتوقّع استمرار المفاوضات السياسية بين المغرب وجبهة البوليساريو، برعاية دولية، بخصوص الصحراء المغربية، دون مؤشرات واضحة لإمكانية الوصول إلى اتفاق ينهي المشكلة.

25 – يرجّح استمرار تراجع قوة تنظيم «داعش» وبقية التنظيمات المتشددة وانحسار حاضنتها الشعبية في المنطقة في عام 2019 بسبب ممارساتها المستفزة في سورية والعراق خلال سنوات قوتها وسيطرتها وبفعل افتقارها لرؤية سياسية واقعية، واستهدافها إقليمياً ودولياً، حيث خاضت مواجهات على جبهات متعددة، بحسابات وتقديرات خاطئة.

26 – يتوقّع أن تتواصل أزمة اقتصاديات الدول العربية في ضوء التحديات الصعبة التي تواجهها، وبسبب ضعف قدرتها على المنافسة، وتذبذب أسعار النفط، والإنفاق المرتفع على برامج التسلح، وحالة الاستنزاف وعدم الاستقرار الإقليمي، وافتقار الكثير من الدول العربية للشفافية والإدارة الاقتصادية الكفؤة.

ب- إقليمياً:

1 – يرجح أن تواصل تركيا تعزيز حضورها الإقليمي وأدوارها النشطة، وبخاصة في الملف السوري، كما يرجّح أن تشهد علاقات تركيا مع العديد من الدول العربية مزيداً من التطوّر في المجالين السياسي والاقتصادي، كالأردن والكويت والسودان ودول المغرب العربي، فضلاً عن العلاقات الوثيقة مع قطر.

أما على صعيد العلاقة مع السعودية والإمارات ومصر، فلا تبرز مؤشرات جدية لإمكانية حصول تغيّر مهم في العلاقة، فيما يتوقع استمرار الخلاف والتجاذب التركي السعودي حول طريقة التعامل مع جريمة اغتيال جمال خاشقجي.

2 – يتوقع أن يستمر التباين في مواقف الدول الخليجية من العلاقة مع إيران، ويرجّح استمرار السعودية في مساعيها لمواجهة ما تعتبره تهديداً إيرانياً لأمنها ولأمن المنطقة، بالتساوق مع توجهات إدارة ترمب الهادفة لاحتواء النفوذ الإيراني ومحاصرته، في حين يرجّح استمرار الانفتاح القطري على طهران سياسياً واقتصادياً على وقع الأزمة المستمرة مع دول الحصار.

وفيما يرجّح أن تلتحق البحرين بموقف السعودية تجاه إيران، يتوقّع أن تتخذ الإمارات مواقف أقل اندفاعاً وأن تواصل علاقاتها الملتبسة مع طهران وأن تستمر في علاقاتها الاقتصادية القوية معها، أما الكويت فيرجّح أن تنتهج سياسة هادئة وحذرة في إدارة العلاقة مع إيران، فيما يتوقّع أن تستمر علاقات التعاون الوثيق بين سلطنة عُمان وإيران، مع ميل عماني أكبر لتحقيق قدر من التوازن في العلاقة مع السعودية بتأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها السلطنة.

3 – يرجح استمرار الخط السياسي المتشدد في «إسرائيل» عقب الانتخابات المبكّرة التي تجرى في نيسان/ أبريل 2019، كما يتوقّع استمرار العلاقات القوية بين الحكومة الإسرائيلية وإدارة ترمب المنحازة بشكل واضح للرؤية الإسرائيلية.

ورغم زيادة المؤشرات حول نية الإدارة الأمريكية طرح خطتها للسلام بخصوص القضية الفلسطينية خلال الشهور القادمة، لا تبدو فرص إطلاق عملية سلام نشطة أمراً مرجّحاً في الوقت الراهن، في ظل التباينات الكبيرة في مواقف أطراف الصراع، فيما يبدو احتمال المواجهة العسكرية الشاملة بين «إسرائيل» و«حماس» أمراً غير مرجّح في

العام 2019 في ظل حرص الطرفين على تجنب المواجهة في الفترة الحالية، دون أن ينفي ذلك احتمال وقوعها بفعل تطورات مفاجئة قد لا تكون ضمن حسابات الطرفين.

ويرجّح كذلك استمرار «إسرائيل» في إعطاء الأولوية لتحقيق مزيد من النجاحات والاختراقات في مجال تطبيع علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، في ظل بيئة إقليمية ودولية مواتية.

4 – يتوقّع أن تواصل «إسرائيل» جهودها الحثيثة لتثبيت أقدامها وتحقيق مصالحها وإيجاد عمق استراتيجي لها في البحر الأحمر يساعدها في تأمين ملاحتها التجارية والعسكرية العابرة عبر باب المندب، حيث تولي «إسرائيل» اهتماماً كبيراً بالموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به القرن الإفريقي ويجعله ذا أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي.

جـ- دولياً:

1 – من المتوقع أن تستمر حالة الارتباك والتخبط في أداء إدارة الرئيس الأمريكي ترمب وفي سياساته تجاه المنطقة في العام 2019، لا سيما في ضوء وجود كونجرس منقسم على نفسه، الأمر الذي قد يتيح إطلاق تحقيقات جديدة بصلات الرئيس الخارجية وعلاقته بروسيا، كما قد يؤثّر في توجهات السياسة الخارجية للبلاد، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

ويرجّح أن يستمر دعم ترمب لحلفائه الرئيسين في المنطقة في العام 2019، وفي مقدّمتهم «إسرائيل» ومصر والسعودية والإمارات، ومن المتوقع أيضاً أن يواصل دعمه لولي العهد السعودي، بالتوازي مع سياسة ابتزاز المملكة مالياً.

ويرجّح كذلك استمرار حالة الارتباك في سياسة الولايات المتحدة تجاه الملف السوري الذي شهد تراجعاً في حجم تأثير الولايات المتحدة ومستوى حضورها في إدارة الأزمة، ومن شأن سحب قواتها من سورية أن يؤدي إلى مزيد من التراجع وانحسار الدور.

كما يتوقّع أن تواصل إدارة ترمب سياستها الحالية لاحتواء إيران ولبناء تحالف إقليمي مع

«إسرائيل» والدول العربية، لمحاصرة النفوذ الإيراني.

2 – يرجّح أن تستمر روسيا في سياساتها البراغماتية النفعيّة في المنطقة، وأن تسعى لتعزيز حضورها في ملفات أخرى غير الملف السوري، كما يتوقّع أن تستمر في إدارة علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف الإقليمية، وأن تواصل تقديم نفسها كخيار إضافي لحلفاء واشنطن.

وفي ظل قرار إدارة ترمب سحب القوات الأمريكية من سورية، يرجّح أن تواصل روسيا الإمساك بالملف السياسي في سورية، وأن تستمر صيغة التنسيق الروسي الإيراني التركي.

3 – يتوقّع أن تواصل الصين انفتاحها على المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً، سعياً منها لتعزيز حضورها وتحقيق مصالحها في الإقليم، مستفيدة من التراجع والارتباك الأمريكي ومن اضطراب رؤية الإدارة الأمريكية في التعامل مع قضايا المنطقة.

4 – لا يتوقّع أن تنخفض حدّة التشنجات بين أوروبا وحليفتها التقليدية الولايات المتحدة في ظل استمرار سياسات ترمب الاستفزازية، لا سيما حيال ملفات التجارة والجمارك والأمن والاتفاق النووي مع إيران.

فيما يتوقّع ارتفاع حدّة ظاهرة العنصرية والخطاب القومي الانعزالي في العديد من الدول الأوروبية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى اتساع الهجمات التي تستهدف المسلمين والأقليات العرقية والدينية الأخرى.

ومن غير المرشح عودة أوروبا لممارسة دور سياسي كبير وأساسي في المنطقة، إلا في حال الدفع ببعض الدول الأوروبية لملء الفراغ الشاغر الذي يخلّفه تراجع دور الولايات المتحدة، ولأجل أداء دور موازن للتأثير الروسي.

ثالثاً: الحالة الإقليمية 2019/2018
المؤشرات العامة والأولويات

من خلال قـراءة المتغيرات المهمة في العام 2018 واستشراف مسار الأحـداث، يمكن الخـروج بجملة من المعطيات والمؤشـرات العامة للحالة الإقليمية عام 2019، ومن أبرز المؤشرات:

1 – استمرت أزمات المنطقة في عام 2018 بوتيرة متذبذبة، سواء تعلّق الأمر بسورية، أو اليمن، أو ليبيا، وكذلك أزمة الانقسام الفلسطيني، والأزمة الخليجية التي أفضت إلى شلل دور مجلس التعاون الخليجي وغياب فاعليته، دون مؤشرات قوية في العام 2019 إلى قرب خروج المنطقة من قوس الأزمات التي تستنزفها وتؤثر سلباً في حالة الاستقرار الإقليمي؛ ما يرجّح استمرار التحديات التي تفرضها حالة السيولة والفوضى وفقدان الاستقرار على مجمل الأوضاع في المنطقة.

2 – تزايد وزن وتأثير العامل الخارجي في شؤون المنطقة وقضاياها خلال العام 2018، وهو مرشح للاستمرار في عام 2019، قابل ذلك مزيد من الضعف والغياب والتراجع العربي عن التأثير في مسار الأزمات والمتغيرات التي تعصف بدولهم ومنطقتهم، فكان العرب متأثرين غير فاعلين أو مؤثرين في شؤونهم وقضاياهم الحيوية.

فإقليمياً، يتنامى حضور إيران وتأثيرها في العديد من ملفات المنطقة رغم التحديات التي تواجهها في إدارة العلاقة مع إدارة ترمب التي تتخذ مواقف متشددة تجاهها، فيما سعت تركيا، عبر دبلوماسيتها النشطة، إلى تعزيز منظومة علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، وحققت نجاحات مهمة على هذا الصعيد، في وقت استمر فيه التوتر في علاقاتها مع بعض الأطراف العربية التي تنظر بقلق لتنامي دور تركيا وتأثيرها في المنطقة، وترى فيها منافساً غير مرغوب.

ودولياً، يتنامى الدور والحضور الروسي كلاعب مهم ومؤثر في شؤون المنطقة، لا يتردد في التقدّم لملء أي مساحات فراغ تنشأ عن حالة الارتباك والتخبط في سياسات الإدارة الأمريكية إزاء العديد من الملفات المهمة فيها، ولا يقتصر الأمر على روسيا، بل

يفتح المجال لقوى دولية أخرى طامحة كالصين، للتحرك من أجل تحقيق مصالحها وتوسيع مساحات حضور وتأثير أكبر في المنطقة.

3 – تشهد التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة مزيداً من الدينامية والسيولة، وتتبلور تحالفات إقليمية جديدة، ويجري إحياء تحالفات قديمة.

حيث سعت الإدارة الأمريكية لبناء تحالف إقليمي جديد تحت شعار مواجهة التهديد المشترك ومحاصرة إيران واحتواء نفوذها ومواجهة خطرها، وذهب البعض لتسمية هذا التحالف بـ»الناتو العربي».

ومن أجل تحقيق ذلك عملت إدارة ترمب على إعادة إحياء «محور الاعتدال العربي» الذي ضم الدول الخليجية ومصر والأردن فيما مضى، لكنها أدمجت في التحالف الجديد «إسرائيل» كعنصر رئيس، في خطوة متقدمة لتحقيق تطبيع عربي رسمي جماعي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وقد شكّل «مؤتمر السلام والاستقرار بالشرق الأوسط» الذي عقد بالعاصمة البولندية وارسو في 13 و14 شباط/ فبراير 2019 انطلاقة رسمية للنظام الإقليمي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة لبلورته في المنطقة. مقابل ذلك، يستمر التنسيق الروسي الإيراني التركي في العديد من الملفات، وفي المقدمة منها الملف السوري، في ظل شعور متزايد بحجم التحدي الذي يشكّله إنشاء التحالف الأمريكي–الإسرائيلي–العربي الجديد.

4 – استمرت في العام 2018 حالة استنزاف الجهد العربي في إدارة الصراعات والأزمات البينية، كما تزايدت حالة الانقسام في الموقف العربي بصورة حالت دون القدرة على بناء موقف موحد تجاه معظم القضايا.

وعوضاً عن الخروج من الأزمة الخليجية ومعالجة تداعياتها، تتجه الأوضاع نحو مزيد من تكريس الانقسام داخل المنظومة الخليجية، حيث تتبلور ملامح انقسام نصفي بين الدول الخليجية الست، وفيما تتحرك السعودية والإمارات والبحرين بصورة موحدة ومستقلة عن بقية الأطراف الخليجية، وجدت قطر والكويت وعُمان نفسها مضطرة للذهاب نحو تعزيز علاقاتها البينية وتشكيل حالة تنسيق ثلاثية، على وقع الخوف والقلق والرغبة بحماية الذات مما تعتبره سياسات هيمنة سعودية على القرار الخليجي، واندفاعة إماراتية لتقزيم أدوارها.

5 – يتراجع بشكل كبير دور مؤسسات العمل العربي والإسلامي المشترك، ويتقلّص دورها في معالجة الأزمات العربية، فضلاً عن الإسهام في تحقيق التعاون والتكامل العربي والإسلامي.

فجامعة الدول العربية تعاني حالة ضعف شديد لدورها وحضورها في القضايا العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي هي الأخرى ليست أفضل حالاً، فيما تكرّست حالة شلل مجلس التعاون الخليجي ويتلاشى تأثيره.

6 – بات الاختراق الصهيوني واحداً من التحديات بالغة الأهمية التي تواجه المنطقة وتهدد دولها وشعوبها وقيمها الثقافية والحضارية، ويعد عام 2018 عام التطبيع والاختراق الرسمي بامتياز، حيث حققت دولة الاحتلال في هذا العام أضعاف ما حققته في سنوات طويلة على صعيد اختراق الموقف الرسمي العربي، ويخشى من أن تنجح خلال العام 2019 في تحقيق اختراقات مهمة على المستوى غير الرسمي، الأمر الذي يتطلب من قوى الأمة الحيّة التنبه إلى خطورة التحدي، ووضع الخطط الكفيلة لمواجهة الاختراقات وتحصين المجتمعات العربية والإسلامية من موجات تطبيع قادمة.

7 – حالة الضعف والانقسام العربي، يرجّح أن تغري الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية بإطلاق مشروع «صفقة القرن» بعد إجراء تعديلات تحسينية، في حال قدّرت إدارة ترمب أن الظرف مناسب لإطلاق المشروع وفرض أجندتها لتصفية القضية الفلسطينية.

ومن الأهمية بمكان إسناد ودعم الأطراف القادرة على مواجهة المشروع الذي لن تتوقف أخطاره عند حدود الشعب والقضية الفلسطينية، ولا شك أن الموقف الفلسطيني الرافض وموقف الأردن المعارض للصفقة يشكلان مدخلاً مهماً لمواجهة المشروع وتداعياته السلبية على القضية الفلسطينية والأمة.

8 – في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجه المنطقة، وتذبذب أسعار النفط، وسياسة الابتزاز التي تتعرض لها العديد من الدول الخليجية لدفع فاتورة ما تعتبره الإدارة الأمريكية ثمناً مستحقا لتوفير الدعم والحماية وإسباغ الشرعية على الأنظمة الحاكمة، يغدو التحدي الاقتصادي مؤثراً وضاغطاً بصورة أكبر، في ظل مؤشرات غير إيجابية متوقعة للعام 2019.

9 – على الرغم من أن تحرك الأطراف الدولية، بوحي مصالحها الذاتية، لتعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة، يشكّل تهديداً لأمن المنطقة واستقلالية قرارات دولها، فإن تنوع الأطراف الدولية الراغبة بالانفتاح على العلاقات مع دول المنطقة وحركاتها السياسية، يمكن أن يشكل فرصة لتنويع الخيارات وتحقيق قدر أكبر من التوازن، إذا ما أحسنت الدول العربية تحديد أولوياتها وإدارة علاقاتها مع تلك الأطراف، وإذا نجحت في التحرك بصورة جماعية.

أولويات المرحلة القادمة

تفرض الحالة الإقليمية في عام 2018 ومؤشراتها في العام 2019 عدداً من الأولويات للتعاطي مع التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة القادمة، ومن أبرزها:

1 – التمسك بالمسار الديمقراطي وبخيار الإصلاح الشامل وإعادة الاعتبار والحيوية لحركة الشارع العربي.

2 – تفعيل الجهد الشعبي في مواجهة خطر التطبيع والاختراق الصهيوني للمنطقة وفي تحصين المجتمعات.

3 – الدفع باتجاه تعزيز دور مؤسسات العمل العربي والإسلامي المشترك في معالجة المشكلات والأزمات، بغض النظر عن التحفظات الكثيرة على واقعها الحالي.

4 – السعي للخروج من حالة الصراع والاستنزاف بين السلطات الحاكمة والقوى الوطنية، ومحاولة البحث عن مبادرات تجسّر الفجوة، وتتيح إطلاق مسارات إصلاحية توافقية متدرجة.

5 – مواجهة خطر مشروع «صفقة القرن» الذي يستهدف القضية المركزية للأمة، وتفعيل الجهد الشعبي وجهود القوى السياسية العربية في حملات منسّقة لتعطيل المشروع وثني الدول العربية والإسلامية عن الانخراط فيه، والحرص على تعزيز مواقف الأطراف الرافضة للصفقة والمعارضة لها.

6 – السعي للخروج من أزمة العلاقات بين التيارات الفكرية والسياسية العربية، كمدخل مهم ومتطلب ضروري لتوحيد جهودها في برامج عمل مشتركة، ولتفعيل الدور الشعبي في مواجهة التحديات والأخطار، ويتطلب الأمر الانتقال من مساحة التنظير إلى مساحات الفعل وبلورة المبادرات العملية التي من شأنها أن تعيد الحيوية لحركة الشارع ولدور القوى والنخب السياسية والشعبية.

7 – تشجيع المبادرات الإيجابية لتركيا وقطر في خلق حالة التوازن بين القوى الإقليمية بما يقلل من مخاطر الصدام بين دول المنطقة ويفرز فرص التفاهمات على الأولويات.

8 – تعزيز الدور الإيجابي للكويت في المساهمة لحل الخلاف الخليجي بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وكذلك في ريادة الموقف العربي تجاه التطبيع والتوازن في العلاقات بين القوى الإقليمية في المنطقة.

9 – فتح حوارات منظمة وفاعلة ومهدّفة مع القوى الدولية والإقليمية، للتأثير في مواقفها وسياساتها تجاه قضايا المنطقة.

10 – مساندة الجهود اللازمة لإيقاف الاستنزاف في سورية والعراق واليمن، وإطلاق مبادرات الاستقرار، ومنع التداخلات الخارجية، وإعطاء شعوب المنطقة حريتها في الاختيار السياسي.